

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة

التعاون الإسلامي

شرفي جلول*

صوار يوسف**

ادرسي مختار***

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي ، هذا البحث شمل عينة مكونة من 15 دولة إسلامية أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) ، تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البائل الديناميكي بطريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2015-2019) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية وكذا متغير إجمالي التمويل الإسلامي لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة ايجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

The Impact of the Development of Islamic Finance on Economic Growth : Organization of Islamic Cooperation Countries An Econometric Study

Cherifi Djelloul

Souar Youcef

Idrissi Mothtar

Abstract

This study aimed to attempt measuring the impact of the development of Islamic finance on the economic growth. This research included a sample of 15 Islamic countries that are members of the Organization of Islamic Cooperation (OIC). A standard study was carried out using the dynamic data analysis method (GMM) during the period (2015-2019). The study found that the variable of total financial assets and the Islamic finance variable have a positive impact on the economic growth, and this is explained by the existence of a positive relationship between Islamic finance and the economic growth in the countries under study.

*جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-الجزائر-مخبر MECAS (جامعة تلمسان-الجزائر)، البريد الإلكتروني: djelloul.cherifi14@gmail.com

**جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-الجزائر-مخبر MIFMA (جامعة تلمسان-الجزائر)، البريد الإلكتروني: Syoucef12@yahoo.fr

***جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-الجزائر، البريد الإلكتروني: idrissimokhtar@gmail.com

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الإسلامي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي فقد أصبح يشكل أحد مكوناته الأساسية وقد عرف على أنه " اقتصاد يرتكز على قواعد الحق والعدالة سواء كان في اكتساب الثروة أو توزيعها أو إنفاقها وذلك ضمن الحدود الشرعية التي قررها القرآن الكريم والسنة النبوية " فهو مدرسة متميزة عن سائر المدارس الاقتصادية. يعد قطاع الصناعة المالية الإسلامية القطاع الأهم لدى الاقتصاد الإسلامي العالمي بقيمة قدرت بنحو (2.5 تريليون دولار) من إجمالي الأصول في عام 2018 مع توقع نمو في السنوات القادمة حيث أكد الكثيرون أن النمو السريع للمالية الإسلامية كان متوقعا خاصة إذا علمنا أنه من المتوقع أن يزداد عدد المسلمين بنسبة 70% من سكان العالم من 1.8 مليار في عام 2015 إلى ما يقرب من 3 مليارات في عام 2060 (MICHAEL LIPKA AND CONRAD HACKETT, 2017). وأن جوهر الصناعة المالية الإسلامية الذي يشترط أن تكون جميع المنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قد وفر هذه القاعدة الواسعة من العملاء، وهي فرصة فريدة لتنفيذ معاملاتهم المالية وفقا لمعتقداتهم الدينية ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالواقع يدل على أن التمويل الإسلامي يستقطب اهتمام المسلمين وغيرهم على حد سواء ، وباعتبار أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية تأسست على القيم الأخلاقية، فإنها غالبا ما تورث في سياق الحديث عن أخلاقيات التمويل والمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستثمارات، ولا غرابة في ذلك، فنموذج التمويل الإسلامي مؤسس على مقاصد الشريعة التي رسخت مبدأ المسؤولية الاجتماعية وأهداف النظام المالي الإسلامي.

انطلقت صناعة الخدمات المالية الإسلامية مع الكتابات النظرية حول التمويل بدون فائدة في الفترة من سنة (1940 إلى 1960) لتثمر في القرن 21 عن مؤسسات مالية إسلامية عالمية سريعة النمو، وقد كانت المبادرات الأولى من قبل الاقتصاديين المسلمين الطامحين لحياة تتسجم مع التعاليم الإسلامية والمثل العليا، وتشمل نظام مالي يتسق مع الشريعة التي يعتقد المسلمون أنها تتضمن المبادئ الموجهة لجميع جوانب الحياة البشرية، وبالتالي يعد التوافق مع الشريعة شرطا مسبقا لسلامة المعاملات الاقتصادية والمالية سواء كانت على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات ، ويغلب على أهداف النظام المالي الإسلامي طابع مصلحة المجتمع، مثل تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة

وتخفيف حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز الأخوة الإنسانية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتتناغم هذه الأهداف مع مقاصد الشريعة التي توفر إطاراً يرتقي برفاهة الإنسان من خلال حفظ الضروريات الخمس .

ولتحقيق هذه المقاصد، ترشد الشريعة الناس لفعل الأنشطة المشروعة التي تحقق المصالح، والامتناع عن الأنشطة المحرمة دفعا للمفاسد، وفي هذا الصدد تتحمل جميع الأطراف في نموذج الاقتصاد الإسلامي قدر من المسؤولية الاجتماعية، سواء كانوا مستثمرين أو مستهلكين أو منتجين أو مزودين أو تجار، ويتوقع أن تؤثر درجة التقوى في هذا النموذج على حوافز الأفراد، ما يجعلهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة ضمن الإطار العام للمصلحة الاجتماعية العامة، وهو أمر يختلف عن سلوك الشخص الاقتصادي في النظرية الاقتصادية التقليدية.

ويشهد العالم اليوم بسبب تطبيق مبادئ الشريعة صناعة متمامية للخدمات المالية الإسلامية تشمل أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في 70 دولة أكثرها أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، كما حققت هذه الصناعة أسرع نمو في النظام المالي العالمي مع إمكانات واعدة لم يتم استثمارها بعد، وعلى الرغم من العديد من التحديات مثل الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي أهم مراكز هذه الصناعة الناشئة، فإن تزايد السكان والثروة النفطية توفر إمكانات نمو كبيرة، وعلى الرغم من عدم الاستقرار في الأسواق العالمية، فإن الأسهم والمنتجات الإسلامية مثل الصكوك لا تزال صامدة وبخاصة لتمويل الطلب المتزايد على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، كما تواصل الخدمات المصرفية للأفراد نموها مع تزايد الطلب في الدول الإسلامية لاستبدال المنتجات المالية التقليدية بمنتجات تتوافق مع الشريعة.

وقد شهدت هذه الصناعة توسعة من مناطقها إلى أجزاء أخرى من العالم بما في ذلك الدول الغربية، فقد شجعت العديد من البلدان مثل: المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا ولوكسمبورغ وأستراليا تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية ويبحثون حالياً عن سبل لتوسيع مشاركتها، لما حققته من نشاط في حركة رؤوس الأموال سمح بتحقيق تنمية شاملة استجابت لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة، حيث يشغل النمو الاقتصادي ومحدداته حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في الدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها ، وتحمل هذه المواضيع الصدارة في أبحاثهم بهدف القدرة على تفسير الفروقات في معدلات القطاع الحقيقي ما بين الدول ، ومن بين هذه المحددات موضع الاهتمام نجد التطور المالي، حيث يعتبر التطور في القطاع المالي من العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وتتأثر به، ذلك أن القطاع المالي يمثل القنوات التي يتم من خلالها تجميع الفوائض المالية من القطاعات المختلفة وتوزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة في الاقتصاد بما يكفل تحقيق النمو والتنمية، أي أن القطاع المالي يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفوائض والعجز المالي، كما أن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع والاستثمارات المجدية، لذلك يعتبر أغلب الاقتصاديين أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي .

إن التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية اليوم كبيرة خاصة في ظل عالم يعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي ما يحمل المالية الإسلامية مرة بعد أخرى مسؤولية إثبات قدرتها على الاستمرار في المنافسة.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تم تحديد إشكالية الدراسة في التساؤل الموالي:

ـ " ما مدى تأثير تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي؟"

فرضية الدراسة: بهدف الإجابة عن الإشكالية تم وضع الفرضية التالية:

ـ توجد علاقة إيجابية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

أهمية الدراسة: تعد هذه الدراسة جد مهمة كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية بمكان ألا وهو أثر المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، فمن خلال

هذا البحث تبرز أهمية الصناعة المالية الإسلامية في الحرص على تطبيقها من طرف مختلف الدول الإسلامية كون أن النظام الإسلامي هو نظام عادل مبني على أسس الشريعة الإسلامية المتكاملة مما سيؤدي حتما إلى نمو اقتصادي وخلق ثروة هائلة للمجتمعات الإسلامية.

حدود الدراسة: تركز الدراسة على الجانب الاقتصادي للمالية الإسلامية أكثر منها على الجانب الديني ، حيث لم يتم تقديم وصفا كاملا للنظام المالي الإسلامي لسعته وعدم استيعاب هذه الدراسة له، إلا أنه تم تقديم التعريفات النظرية المهمة لهذا البحث ، وتتحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية الحديثة والتي شهدت فيها الصناعة المالية الإسلامية تطورا ونموا سريعا في النظام المالي العالمي في ظل المعطيات و قواعد البيانات الإحصائية المتوفرة والتي تخص تطور المالية الإسلامية في الدول المشكلة للعينة المختارة ، وهي 15 دولة إسلامية أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 .

1. الدراسات السابقة حول العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي

1.1 دراسة (RYM AYACHI AMMAR & al, 2013,)

كان الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة والآثار المترتبة على التمويل الإسلامي كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال بيانات البائل لعينة مؤلفة من 15 دولة : (البحرين ، الإمارات ، الأردن ، الكويت ، قطر ، السعودية ، بنغلادش ، أندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، تركيا ، مصر ، إيران ، السودان ، اليمن) تمت ملاحظتها على مدى خمس فترات فرعية متتالية مدتها أربع سنوات من (1990 م إلى 2009) وهو ما يسلط الضوء على العلاقة طويلة الأجل بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على ثلاث أنواع من المتغيرات في هذا النموذج ممثلة في متغير النمو الاقتصادي وهو متغير تابع في النموذج وقد استخدم لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (PIB reel par habitant)، بالإضافة إلى متغير مؤشرات تطور التمويل الإسلامي ممثلة في عمق التمويل الإسلامي والذي استخدم فيه عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (M3/PIB)، وكذا مؤشر التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Fnis/PIB) وأخيرا مؤشر

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام (Invest/PIB). أما فيما يخص متغيرات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تمثلت في الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (le ratio des dépenses / PIB)، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، التعليم، استخدام اللوغاريتم للتسجيل الأولي في المدرسة الثانوية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية (Beck et leuine 2004) وتم قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو باستخدام طريقة (La method des moment generalises) ((GMM))، وقد تم تقدير نمو البائل الديناميكي حسب مقارنة (blundell et bond, 1998)، وقد تم التوصل إلى أن المتغيرات التي تقيس تطور المالية الإسلامية لها معنوية إحصائية أي ذات دلالة إحصائية وعمق التمويل الإسلامي المقاس بنسبة (M3/PIB) له علاقة سلبية، والذي يبين أن العمق المالي لا يمكن أن يكون فعالاً في ظل وجود بيئة غير ملائمة و (Fnis/PIB)، (Invest/PIB) لهما علاقة إيجابية وتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن قيم المعاملات المرتبطة بهذه المتغيرات في جميع الحالات أقل من (0,8) وهي لا تثبت صحة الفرضية القائلة بأن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً كمحرك للنمو حسب نظرية Schumpeter، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير هذا القطاع الفرعي على مؤشر النمو في الدول غير مؤكد وذلك بسبب وجود مساهمين آخرين وهم البنوك التقليدية. كما أنه قد يكون هذا التأثير المحدود على النمو نتيجة لعدم نضج النظام المالي الإسلامي.

2.1 دراسة (Mosab I. Tabash & al, 2014)

كان الهدف من هذه الدراسة التحليل التجريبي بين تطور النظام المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من سنة (1990 إلى 2010)، وقد استخدم الباحثان في الدراسة تمويل البنوك الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صيغ التمويل كبديل لتطور النظام المالي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وهي تمثل النمو الاقتصادي الحقيقي، و باستخدام تحليل (The unit root test) واختبار التكامل المشترك (countegration) واختبار السببية (Granger causality tests) أظهرت النتائج وجود ارتباط قوي وموجب بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات، كما تعزز هذه النتائج فكرة أن النظام

المصرفى الذى يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادى، ومع ذلك أشارت النتائج إلى أن العلاقة السببية تحدث فقط فى اتجاه واحد أى من التمويل الإسلامى إلى النمو الاقتصادى والتى تتفق مع نظرية شومبيتر الرائدة فى العرض، فى هذه الحالة يعمل التطور المالى الإسلامى كعرض يؤدي إلى نقل الموارد من القطاعات التقليدية منخفضة النمو إلى القطاعات الحديثة ذات النمو المرتفع، وتعزيز وتحفيز استجابة زيادة الأعمال فى هذه القطاعات الحديثة، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن التمويل الإسلامى ساهم فى زيادة الاستثمار وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على المدى الطويل وبطريقة إيجابية فى دولة الإمارات العربية وقد استخلصت الدراسة أن الإمارات يجب أن تولي المزيد من الاهتمام للتمويل الإسلامى.

3.1 دراسة (Imam P & Kpodar, 2015)

تناولت هذه الدراسة تقييم أثر المالية الإسلامى على النمو الاقتصادى من خلال اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامى والنمو الاقتصادى فى عينة مكونة من 52 بلداً نامياً، 29 منها أعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط للفترة (1990-2010). وقد تم الاعتماد فى هذه الدراسة على متغيرات ممثلة فى متغير النمو الاقتصادى والذى يمثل معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج الداخلى الإجمالى الحقيقى (croissance du PIB réel par habitant)، أما فيما يخص مؤشرات تطور المصارف الإسلامى فتمثلت فى إجمالى الائتمان المقدم من قبل المصارف الإسلامى للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى الإسمى، نسبة أصول المصارف الإسلامى إلى PIB، ودائع المصارف الإسلامى إلى PIB، نسبة رأس مال الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الموجودات. أيضاً تم استخدام مؤشرات التطور المالى الكلى والتى تمثلت فى الائتمان المقدم من المصارف الإسلامى الى القطاع الخاص نسبة إلى PIB، ائتمان المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المقدم الى القطاع الخاص نسبة إلى PIB، إجمالى أصول المؤسسات المالية نسبة إلى PIB وكذا إجمالى الودائع من النظام المالى. أما فيما يخص المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادى فتمثلت فى الناتج المحلى الإجمالى الأولى للفرد، التضخم، الإنفاق العام، التعليم، الانفتاح التجارى، معدلات التبادل التجارى وجودة المؤسسات (مؤشر سيادة القانون). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المالية الإسلامى ترتبط ارتباطاً موجباً بالنمو

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الاقتصادي بالرغم من التحكم في تأثير مختلف محددات النمو الاقتصادي وقد كانت هذه النتيجة رغم صغر حجم التمويل الإسلامي نسبيا مقارنة بجميع الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي. كما أعطت النتائج أيضا أن البلدان التي يوجد فيها نشاط للمصارف الإسلامية تشهد نموا اقتصاديا أسرع من غيرها. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشرات متعددة لتطور المصارف الإسلامية وبعض الطرق القياسية (pooling, effets fixes et system GMM) بالإضافة إلى إدخال التأثيرات الخاصة بكل بلد وإدخال المتغيرات الصماء (les variables muettes temporelles).

4.1 دراسة (Abdelghani Echchabi & Dhekra Azouzi, 2015.)

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الامارات، من الثلاثي الأول من عام (2004) إلى الثلاثي الرابع من عام (2011) وذلك باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر. قام الباحثان في هذه الدراسة باستخدام متغيرات متمثلة في التمويل الإجمالي للمصارف الإسلامية كمؤشر للقطاع المالي الإسلامي، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (real GDP) وكذا مؤشر تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (GFCF). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الامارات، وترجع هذه النتيجة إلى الحجم الصغير للصيرفة الإسلامية بالنسبة للقطاع المصرفي الإجمالي وإلى تراجع الربحية في فترة الدراسة، كما تم التوصل إلى أنه نظرا لعدم وجود علاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل فإنه ينبغي للسلطات في دولة الامارات أن تتخذ التدابير اللازمة لتطوير القطاع المالي الإسلامي والقطاع الاقتصادي الحقيقي على حد سواء.

5.1 دراسة (Tarek Sadraoui & Hanen Hlel, 2015)

تناولت هذه الدراسة التفاعلات الديناميكية بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات البانل واختبار التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة لمعرفة ما إذا كان النظام المالي الإسلامي يؤثر على النمو، في عينة مكونة من 15 دولة من دول الشرق الأوسط و شمال

افريقيا (MENA) وماليزيا من سنوات (2000-2011)، وقد تم استخدام متغيرات ممثلة في إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي من خلال مؤشر المالية الإسلامية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP per capita)، الاستثمار الثابت، التضخم، لوغاريتم الإنفاق الاستهلاكي، ائتمان القطاع الخاص في المصارف الإسلامية نسبة إلى GDP. توصلت نتائج التقدير أن ائتمان القطاع الخاص من قبل البنوك الإسلامية مؤثر وأكثر أهمية من ائتمان القطاع الخاص من خلال الخدمات المصرفية التقليدية في دول (MENA) وماليزيا، وتفسر هذه الأهمية من خلال سعر الفائدة الذي يساوي الصفر في البنوك الإسلامية خلافا للبنوك التقليدية.

6.1 دراسة (Elmehdi Majidi, 2016)

اقتُرحت هذه الدراسة تقديم تقييم تجريبي للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي حيث اعتمدت على مقارنة مبتكرة بطرق متعددة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه للمرة الأولى يتم تناول مسألة العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في حالة بيانات البانل مع آثار العتبة (effects de seuil). تم إجراء ثلاث دراسات قياسية باستخدام بيانات البانل في 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Mina) وجنوب شرق آسيا خلال الفترة (2000 - 2009)، توصلت الدراسة من خلال مختلف المقاربات إلى أن تطور المالية الإسلامية يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بتأثير الجودة المؤسسية على العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي أعطت نتائج البانل الديناميكي وجود تأثير عتبة نسبية على مستوى المتغيرات المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة والديموقراطية) عند قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو. كما توصلت الدراسة أيضا أن العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية.

7.1 دراسة (فيصل شياد & مومني إسماعيل،، 2016)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث اعتمدت هذه الدراسة على التطور المالي ممثلا بإجمالي

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

التمويلات المتوافقة مع الشريعة في ماليزيا وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وذلك للفترة (2000-2013) من خلال استخدام الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت. وقد تم استخدام أدوات التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظرية المالية الإسلامية تعزز من التطور الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالاقتصاد الحقيقي والمعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات، فهو يمتنع عن النشاطات والمنتجات المحرمة ويدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، كما أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود اتجاه نمو مشترك لمتغيرات النمو الاقتصادي والتطور المصرفي الإسلامي في ماليزيا، بمعنى وجود علاقة توازنية بينهما، وفي الأجل الطويل التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا ومعنويا مع النمو الاقتصادي، وفي الأجل القصير نجد أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي في ماليزيا لكن توجد علاقة في اتجاه واحد بين التمويل الإسلامي والاستثمار الثابت في الأجل القصير، إضافة إلى أن البيئة المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا.

8.1 دراسة (Melloul Anass & al, 2017)

كان الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة بين نموذج التمويل الإسلامي الذي تم تقييمه من خلال المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي، أجريت الدراسة على ثمان دول (البحرين ، السعودية ، الإمارات ، الكويت ، ماليزيا، أندونيسيا ، تركيا و باكستان) وهي دول سبق أن أنشأت التمويل المصرفي الإسلامي خلال فترة (2008 – 2014) .تم استخدام نموذج البائل لإيجاد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وتم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM)، وقد أظهرت النتائج أنه بالرغم من صغر حجم المالية الإسلامية مقارنة بجميع الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي إلا أنه يوجد ارتباط إيجابي بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي ويظهر الأثر المشجع والمهم لحسابات الاستثمار الخاصة بالمصارف الإسلامية في هذه الدراسة .

2. الإطار النظري للمالية الإسلامية والنمو الاقتصادي

1.2 مفهوم المالية الإسلامية

يختلف تعريف المالية الإسلامية بين ما هو ضيق جدا (عمليات التمويل بدون فائدة بنكية) وما هو معمم جدا (العمليات المالية التي يقوم بها المسلمون). وقد يجوز تعريف المالية الإسلامية كخدمات مالية وعمليات للتمويل يتم القيام بها بالأساس من أجل الامتثال لمبادئ الشريعة. فهذا التعريف يتجاوز تمثيل المالية الإسلامية بالتمويلات الإسلامية "دون فوائد" حيث يراد به أن المالية الإسلامية ترمي إلى توزيع متساوي وعادل للموارد وإلى الانصاف في توزيع المخاطر. (مجلس القيم المنقولة، 2011)

وكثيرا ما يثار التساؤل حول علم المالية الإسلامية أهو جزء من علم الاقتصاد الإسلامي أم أنه فرع عن علم المالية (التقليدية). وترى وجهة النظر الأولى أن علم المالية الإسلامية هو أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي، وهي نظرة تماثل رأي الفكر الاقتصادي التقليدي القائل بأن علم المالية استقل حديثا عن علم الاقتصاد ، وعلى ذلك فإنه إذا كان علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلقة باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق العبودية لله عز وجل ومرضاته، فإن علم التمويل الإسلامي (أو علم المالية الإسلامية) يختص بجانب واحد وهو جانب المال. أما وجهة النظر الثانية، فهي ترى أن علم المالية الإسلامية علم حديث انبثق عن علم المالية التقليدية، كما أن عليه أن يستفيد من النظريات المالية التقليدية وأن يجارها على أن يحتفظ بخصوصياته التي تجعل منه فرعا عن علم المالية أكثر منه علما مستقلا بذاته . والذي نراه ونعتمده أن علم المالية الإسلامية (أو المعنى الضيق للتمويل الإسلامي) هو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي ويستمد منه أسسه ويستند عليها، ولا يمنع ذلك بأي حال من الأحوال الاستفادة من المالية التقليدية ونظرياتها وتطبيقاتها المعاصرة. (عبد الكريم أحمد قندوز، 2019، صفحة 18) وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الأكثر أهمية في المالية الإسلامية يكمن في ممارسة تقاسم المخاطر، فالمالية الإسلامية تشجع تقاسم المخاطر والأرباح بين المتعاقدين، وتتغير درجة التقاسم بحسب طبيعة العقد. في هذا السياق، تكون المالية الإسلامية أقرب بكثير من نشاط رأسمال المجازف. إن معظم المؤسسات المالية

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الإسلامية لديها هيئة رقابية شرعية: فهي لجنة مكونة من مستشارين دينيين تعطي رأيها حول امكانية قبول الأدوات المالية الجديدة وتقوم بعمليات المراجعة مع ضمان كون الأنشطة المزاولة والمنتجات المعروضة مطابقة للمبادئ الدينية. (مجلس القيم المنقولة، 2011)

2.2 أدوات وأساليب الصناعة المالية الإسلامية

إن الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية البديل الأمثل والعملي لمختلف التعاملات الربوية وذلك حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية والذي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وتوجد العديد من الأدوات المستخدمة في العمليات التمويلية ومنها:

1.2.2 أدوات وأساليب التمويل بالبيع

ويتضمن العديد من الأدوات منها المرابحة، السلم، الإستصناع، البيع الإيجاري، البيع الأجل.

أ. **المرابحة:** وهو واحد من أكثر البيوع وأساليب التمويل شيوعا بين المصارف الإسلامية وأكثرها تطبيقا وذلك لسهولة تطبيقها وتدني مخاطرها مقارنة بالأدوات التمويلية الأخرى (سعد أولاد العيد، 2016) وهي عقد من عقود الاستثمار التجارية يتم بموجبها التمويل بالبيع (عبد الحلیم عمار غربي، 2018، صفحة 119)، وهي تعني تزويد البائع للمشتري بالسلع بهامش ربح محدد يتفقان عليه ويكون الدفع معجلا أو مؤجلا.

ب. **السلم:** السلم صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم فهو بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (عبد الحلیم عمار غربي، 2018).

ج. **الإستصناع:** في المصارف الإسلامية يتمثل أسلوب الإستصناع في: "قيام المصرف بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا، عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد، وبمواصفات محدد، وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وبين ما

يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للمصرف" (عبد الحليم عمار غريبي، 2018، صفحة 459).

د. **البيع الآجل**: يعرف البيع الآجل على أنه: "البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلاً، أي أضيف دفع الثمن إلى أجل، أي إلى مدة مستقبلية، وهو ضد البيع الحال أو البيع نقداً، كما يعرف أيضاً على أنه بيع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (تكلفة مضاف إليها ربح يغطي التكاليف الإدارية) يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلاً. (Ibrahim Warde, 2000)، وعليه يعتبر البيع الآجل نوعاً من البيوع، حيث يكون فيه المصرف الإسلامي بائعاً فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعمل مشترياً يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد. (لعمش آمال، 2011-2012)

2.2.2 أدوات وأساليب التمويل بالمشاركة في الاستثمار: يشمل التمويل بالمضاربة وبالمشاركة:

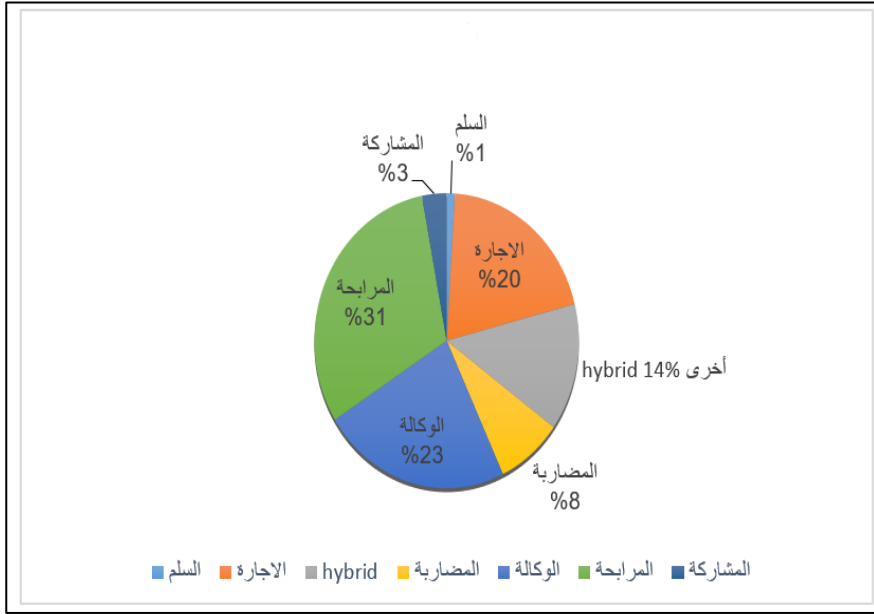
أ. **تمويل المضاربة**: تعرف المضاربة على أنها: عقد بين المتشاركين في الربح، شريك يقدم مالا وشريك يقدم عملاً لذا قلنا هي شركة في الربح فقط (رفيق يونس مصري، 2009)، إن المضاربة عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك ماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله. وبالتالي تقوم هذه الشركة على أساس واحدة من أهم قواعد العمل المالي الإسلامي وهي قاعدة الغنم بالغرم.

ب. **تمويل المشاركة**: تعرف المشاركة على أنها: عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، فكل شريك يقدم مالا ولذلك قلنا هي شركة في رأس المال والربح معاً، ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال وحسب نسبته (رفيق يونس مصري، 2009)، كما تعرف المشاركة كما يلي: هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح... أما الخسارة فهي فقط ينسب حصص رأس المال (مصطفى كمال السي طابل، 1994)

3.2.2 أدوات وأساليب التمويل بالمشاركة في الإنتاج: هو نوع من التمويل يشمل صيغ التمويل الزراعية وهي المزارعة والمساقاة والمغارسة:
أ. **المزارعة:** يتم فيها تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما.
ب. **المساقاة:** يتم فيها تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.
ج. **المغارسة:** يتم فيها تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما (عبد الحليم عمار غربي، 2018، صفحة 160).

أدوات وأساليب التمويل التكافلي: ويتضمن هذا الأسلوب القرض الحسن والزكاة.
أ. **التمويل بالقرض الحسن:** يعرف القرض الحسن على أنه: عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. (العجلوني، 2008)
ب. **التمويل بالزكاة:** يتم فيه التعبئة الإجبارية للموارد الخاصة بالزكاة التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء محدودي الدخل، وتشيط الحركة الاستثمارية. إن هذا التنوع والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها. (عبد الحليم عمار غربي، 2018، صفحة 161). كما يوضح التمثيل البياني رقم (1) نسبة كل أسلوب من أساليب المالية الإسلامية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية، وذلك وفقا للتقرير العالمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD)، (IFSB) للسداسي الأول من سنة 2020:

الشكل رقم (1): أساليب وأدوات المالية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى (Islamic Financial Services Industry)

(Stability Report 2020) صفحة 81.

2.2. مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية ، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي ، ولا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية 100% . (عبد الرحمان إسماعيل عريقات، 1999)، ويعرفه **فيليب بيرو** على أنه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي.

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

(محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، 1999) أما كوسوف فيفول فيرى أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي، ويؤكد يونيه على أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة، أما سامويلسن ونوردويس فيعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل بحيث يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة، أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الاقتصادي بأنه الظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية، فالتنمية لا تتوقف عند التزايد، أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعرفه سيمون كزنتس بأنه الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج (بوددخد كريم، 2014-2015).

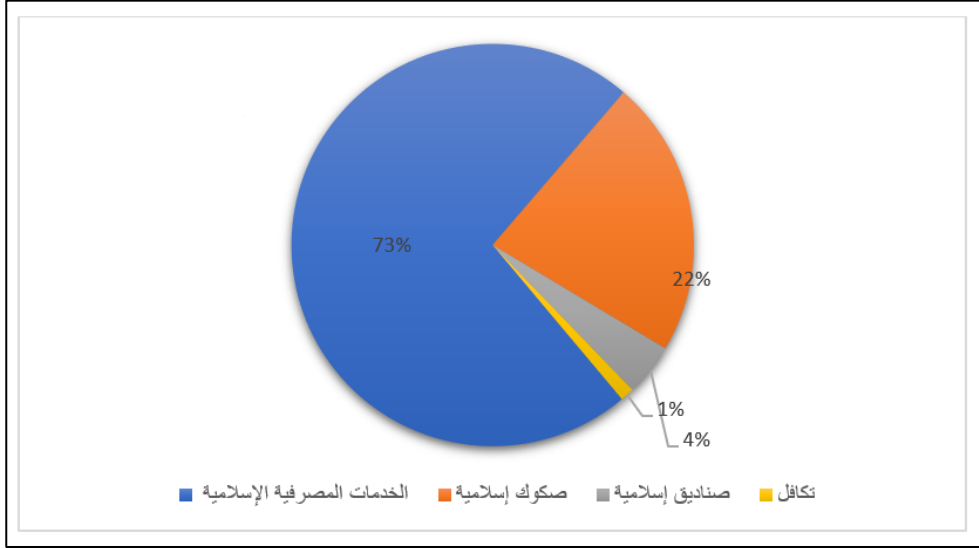
3 . حجم المالية الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي

في عام 2019، سجل مؤشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSI) تحسناً مستمراً للعام الثالث على التوالي من حيث القيمة الإجمالية والنمو السنوي، بحيث تقدر القيمة الإجمالية المجمعة للقطاعات العريضة الثلاثة من (IFSI) بـ 2.44 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 2.19 تريليون دولار أمريكي المسجلة في عام 2018، بالإضافة إلى ذلك سجلت (IFSI) معدل نمو سنوي قدره 11.4% مقارنة بمعدل نمو 9.6% المسجل بين عامي 2017 و2018، وهذا معدل النمو جدير بالثناء نظراً لأن (IFSI) في عام 2019 واجه عوامل جيوسياسية واقتصادية بالإضافة إلى انخفاض طويل في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي في بعض الدول الأعضاء، بعبارة محددة شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 2019 معدل نمو أعلى بنسبة 12.7% مقارنة بالنمو المسجل في عام 2018 بنسبة 0.9%، وارتفعت قيمة أصول القطاع من 1.571.3 تريليون دولار أمريكي في الربع الثاني من سنة 2018 إلى 1.765.8 تريليون دولار أمريكي

فى الربى الثالث من عام 2019، ومع ذلك انخفضت حصة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية بمقدار -3.6 نقطة مئوية من (76% فى الربى الثانى من سنة 2018) إلى (72.4% فى الربى الثالث من عام 2019)، وقد ارتفعت بمقدار 3.6 نقطة مئوية من 501.6 مليار دولار أمريكى (22.9% فى سنة 2018) إلى 645.7 مليار دولار أمريكى (26.5% فى سنة 2019)، ويرجع ذلك إلى نمو مزدوج فى الرقم سنوى بنسبة 22.2% من حيث قيمة الصكوك المستحقة البالغة 543.4 مليار دولار أمريكى، ونمو يقدر ب 29.8% على أساس سنوى فى أصول الصناديق الإسلامية بقيمة 102.3 مليار دولار أمريكى على التوالى فى عام 2019، وسجل قطاع التكافل تباطأ بنسبة -1.1 نقطة مئوية فى نهاية عام 2018 إلى 3.2% (4.3% فى سنة 2017) مقاسة بإجمالى المساهمات التكافلية على أساس سنوى. كما انخفضت حصة القطاع من القيمة الإجمالية لمؤشر الخدمات المالية الدولية بشكل هامشى بنسبة -0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 27.07 مليار دولار أمريكى فى نهاية عام 2018. (Islamic financial services bioard, 2020) بلقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية فى نهاية 2019 نحو 1396 مؤسسة مالية إسلامية مع تسجيل 93 شركة تكنولوجيا خاصة بالمالية الإسلامية، وتتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على القطاعات الفرعية التالية: الخدمات المصرفية الإسلامية، التكافل، الصكوك المتداولة، الصناديق الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى وتشكل الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من المالية الإسلامية. (Dinar Standard،2020/2019,p 54) ويوضح الشكل رقم (2) التكوين القطاعى للصناعة المالية الإسلامية العالمية 2019:

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل رقم (2): التكوين القطاعي للصناعة المالية الإسلامية العالمية 2019



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مرجع: (Islamic Financial Services Industry Stability Report) (2020 P13)

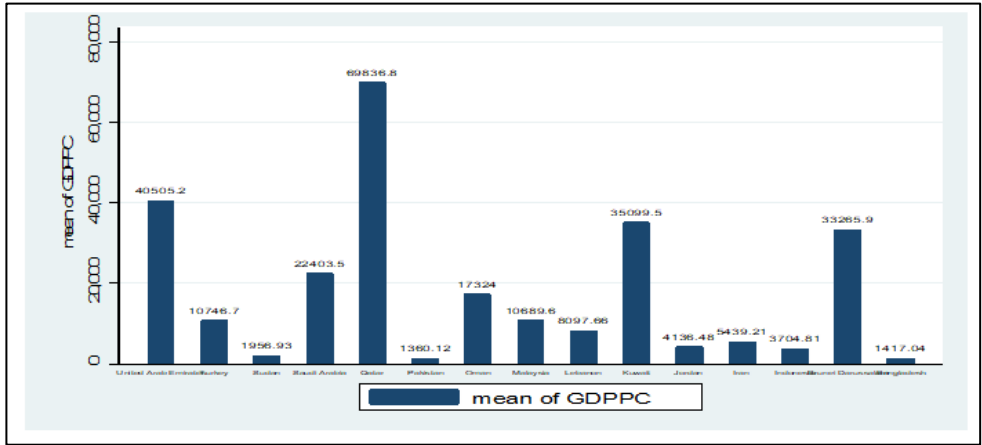
4. النموذج القياسي لتقدير محددات المالية الإسلامية وأثرها على النمو الاقتصادي 1.4 الطريقة والأدوات

عينة الدراسة: تتكون عينة هذه الدراسة من 15 دولة إسلامية تم اختيارها على أساس توافر البيانات المالية لها، وهي: المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت، قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، لبنان، عمان، ماليزيا، إيران، باكستان، السودان، تركيا، بن غلاداش، أندونيسا وأخيرا دولة بروناي (دار السلام). تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البنابل الديناميكي بطريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2015-2019).

النموذج ومتغيرات الدراسة

- فيما يلي التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي يمكن ايرادها على النحو التالي:

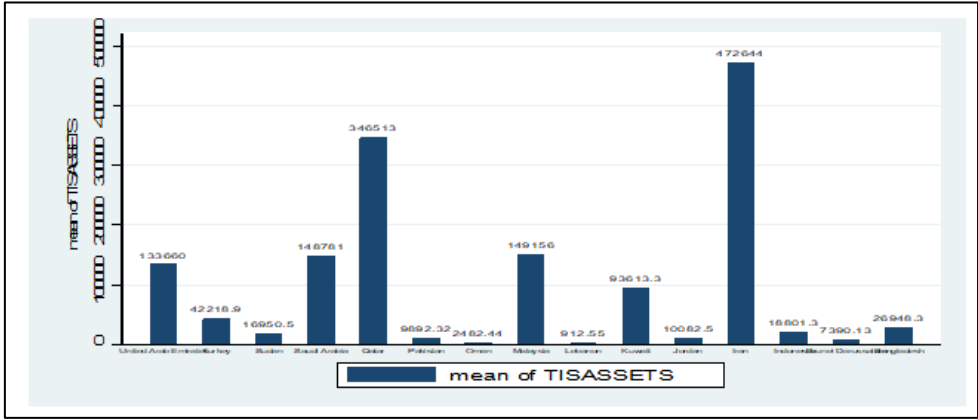
شكل رقم (5): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2019)



- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها قطر ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت ودولة بروناي (دار السلام) وبعدها تأتي المملكة العربية السعودية وعمان وباقي الدول بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

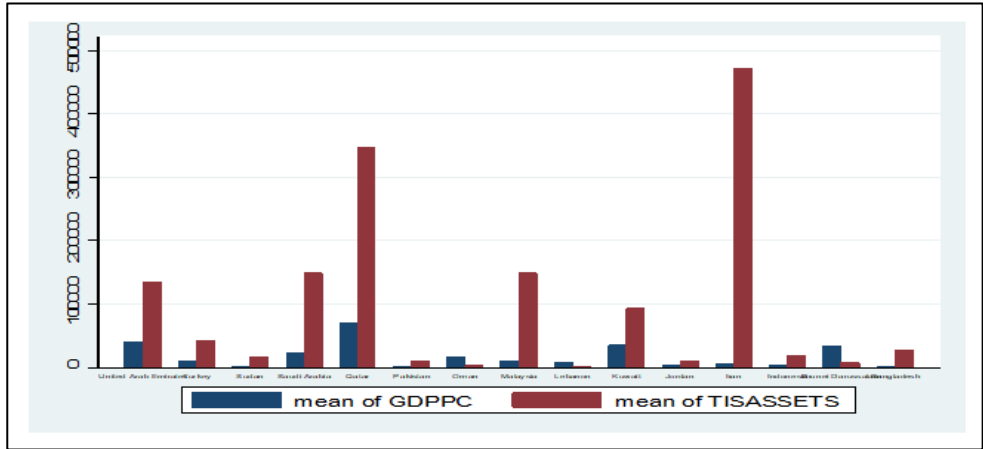
أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

شكل رقم (6): إجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)



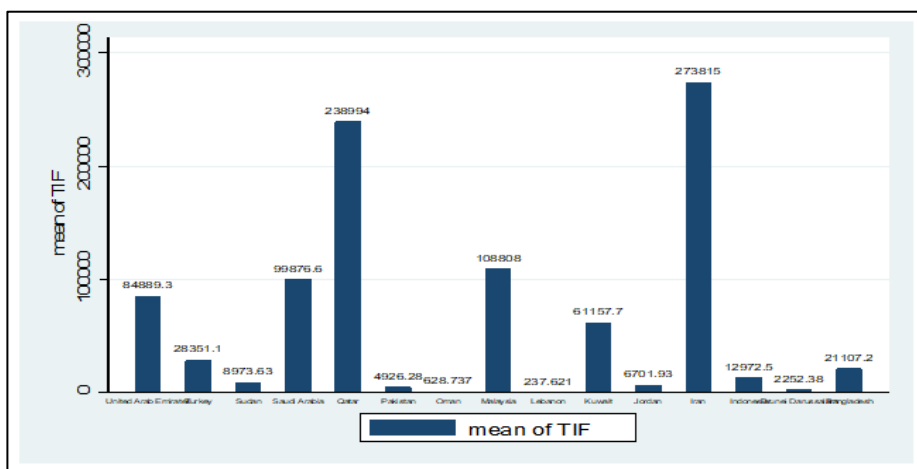
- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي الأصول المالية الإسلامية في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها دولة إيران تليها دولة قطر ثم ماليزيا والمملكة العربية السعودية ثم بعد ذلك تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت أما باقي الدول فهي بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في إجمالي الأصول المالية الإسلامية.

شكل رقم (7): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)



- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الأصول المالية الإسلامية في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن هناك علاقة كبيرة بين هذين المتغيرين في دولة قطر في ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، ثم المملكة العربية السعودية وأخيرا دولة بروناي (دار السلام) بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين في الدول المشكلة لعينة الدراسة.

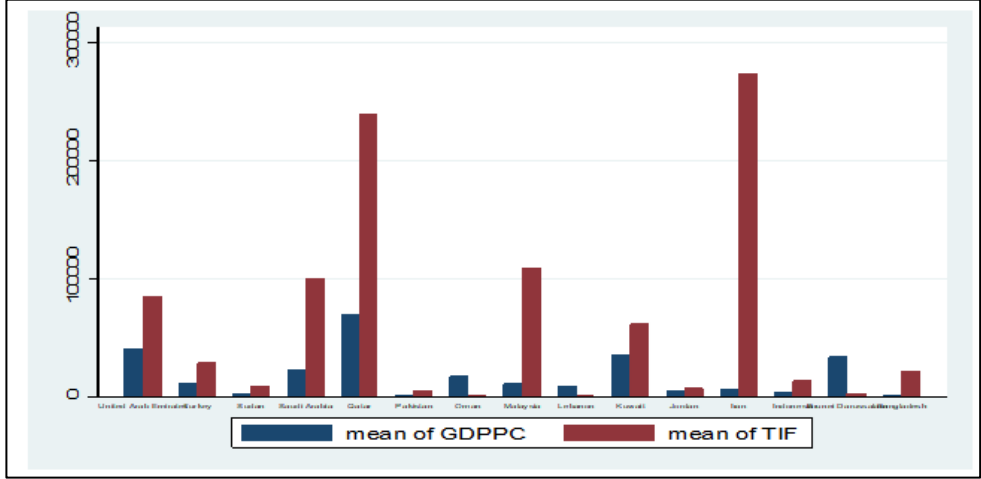
شكل رقم (8): إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة (2015-2019)



- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها دولة إيران تليها دولة قطر ثم ماليزيا والمملكة العربية السعودية ثم بعد ذلك تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت أما باقي الدول فهي بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في إجمالي التمويل الإسلامي.

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

شكل رقم (9): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة (2015-2019)



- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة لهذين المتغيرين في دولة قطر في ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، ثم المملكة العربية السعودية وأخيراً دولة بروناي (دار السلام) بنسب مختلفة.
- ما تجدر الإشارة إليه وبناء على الأشكال السابقة فإن هناك تطابق ما بين المتغيرين (إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي الأصول المالية الإسلامية) في الدول المشكلة لعينة الدراسة.
- ما يمكن استخلاصه من هذه النتائج الوصفية لعينة الدراسة أن الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية تتمثل في: إيران، قطر، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت.

تحليل علاقة الارتباط: تعتبر دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الخطوات الأولية المهمة في التحليل القياسي، للوقوف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في ذلك التحليل، وعليه قامت هذه الدراسة بتحليل علاقة الارتباط بين محددات المالية الإسلامية (إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي الأصول المالية الإسلامية، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال

الثابت، إجمالى الانفاق الحكومى الاستهلاكى العام) والنمو الإقتصادى (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) وذلك للوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تمهيدا لإجراء تحليل الانحدار.

جدول رقم (1): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation					
Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) GDPPC	1.000				
(2) FIXCFC	-0.079	1.000			
(3) TRADE	-0.057	-0.064	1.000		
(4) TISASSETS	0.046	0.104	0.173	1.000	
(5) TIF	0.061	0.121	0.169	0.996	1.000
Pairwise correlations					
Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) IGDPPC	1.000				
(2) ITISASSETS	0.278*	1.000			
(3) ITRADE	0.075	-0.001	1.000		
(4) ITIF	0.206	0.979*	-0.026	1.000	

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Stata v 16

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة إيجابية معنوية عند مستوى معنوية 1% بين إجمالى الأصول المالية الإسلامية (ITISASSETS) مع إجمالى التمويل الإسلامى (ITIF) تقدر ب 97,9% مما يؤكد نتائج الدراسة الوصفية سالفة الذكر أن هناك تطابق ما بين المتغيرين (إجمالى التمويل الإسلامى، إجمالى الأصول المالية الإسلامية) وهما من أهم محددات المالية الإسلامية فى الدول المشكلة لعينة الدراسة، كما توجد كذلك علاقة إيجابية معنوية عند مستوى معنوية 1% بين متغير النمو الإقتصادى من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (IGDPPC) مع إجمالى الأصول المالية الإسلامية (ITISASSETS) تقدر ب 27,8% وهذا ما يقودنا إلى إمكانية وجود علاقة إيجابية معنوية بين المالية الإسلامية والنمو الإقتصادى، أما باقى العلاقات بين المتغيرات فهي غير معنوية من الناحية الإحصائية.

نموذج القياس: يمكن صياغة نموذج الدراسة في معادلة الانحدار التالية:

$$\begin{aligned} \text{Log GDPPC}_{it} &= \alpha_0 + \beta_1 \text{LogTIF}_{it} + \beta_2 \text{LogTISASSETS}_{it} \\ &+ \beta_3 \text{LogTRADE}_{it} + \beta_4 \text{LogFIXCFC}_{it} \\ &+ \beta_5 \text{LogGENGOV}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث: أ: تشير إلى عدد الدول (15.....i)، وتشير t إلى الزمن (2013.....2019) حيث: $(\beta_1 \dots \beta_9)$: معاملات المتغيرات المستقلة.

$GDPPC_{it}$: المتغير التابع الذي يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 TIF_{it} : إجمالي التمويل الإسلامي.
 $TISASSETS_{it}$: إجمالي الأصول المالية الإسلامية.
 $TRADE_{it}$: الانفتاح التجاري.
 $FIXCFC_{it}$: إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
 $GENGOV_{it}$: إجمالي الانفاق الحكومي الاستهلاكي العام.

2.4. تحليل نتائج بيانات البائل الديناميكي بطريقة تقدير الفروق

- تعتبر النتائج التجريبية الناتجة عن النماذج الديناميكية لبائانات البائل بواسطة GMM جيدة، إذا كانت القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذه النماذج بواسطة هذه الطريقة متسقة ويتحقق اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة بواسطة هذه الطريقة إذا كانت المتغيرات المساعدة المؤخرة المستخدمة في التقدير صالحة، وللتعرف على مدى صلاحية هذه المتغيرات سوف يتم استخدام اختبار Sargan.
- ولاختبار الفرضية القائلة بأن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً سوف يتم استخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، وتتمثل فرضية العدم لهذا الاختبار في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرة الناتجة عن تقدير النموذج الديناميكي

ليانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة GMM باستخدام الفروق الأولى لمتغيرات هذا النموذج.

- تشير قيمة إحصائية اختبار (1991) Arellano and Bond للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرّة ذات الخطوة الأولى إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار والتي تتمثل في عدم وجود هذا الارتباط، ويعزى هذا أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً بحيث أن قيمة الإحصائية هي (0,73) أين كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0,05 ، مما يؤدي بنا إلى عدم رفض الفرضية العدمية (عدم وجود ارتباط ذاتي (تسلسلي) من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرّة) ، كما اتضح كذلك من خلال اختبار Sargan صلاحية المتغيرات المساعدة المؤخرة وأن الفروق من الدرجة الأولى مقبولة من الناحية الإحصائية بحيث أن قيمة الإحصائية هي (4,44) أين كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0,05 ، مما يؤدي بنا إلى عدم رفض الفرضية العدمية (صلاحية المتغيرات المساعدة المؤخرة) .

جدول رقم (2): نتائج أثر محددات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) باستخدام GMM

Variables	Coefficient	Std.Error
Panel a. Estimation results		
L.IGDPPC	0.243***	0.016
TISASSETS	0.328***	0.03
ITRADE	-0.009***	0.009
ITIF	.124	.016
Panel 2. Identification tests		
Arellano-Bond test for AR(1)	z = -0.62	Pr > z = 0.534
Arellano-Bond test for AR(2)	z = 0.73	Pr > z = 0.463
Sargan test	chi2(7) = 4.44	Prob > chi2 = 0.728
Hansen test	chi2(7) = 4.16	Prob > chi2 = 0.761
Notes: *** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Stata v 16

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

- تشير نتائج الدراسة أن لوغاريتم النمو الاقتصادي للسنة الماضية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (L.IGDPPC) له أثر إيجابي معنوي على لوغاريتم النمو الاقتصادي للسنة الحالية (IGDPPC) ، بحيث أن النمو الاقتصادي في السنة الجارية له نسبة استجابة (مرونة) تقدر ب 24,3% من النمو الاقتصادي للسنة الماضية في الدول الإسلامية محل الدراسة، وكذا متغيري لوغاريتم إجمالي الأصول المالية الإسلامية (ITISASSETS) و لوغاريتم إجمالي التمويل الإسلامي (ITIF) لهما نسبة استجابة معنوية (مرونة) على لوغاريتم النمو الاقتصادي (IGDPPC) تقدر ب 32,8% و 12,4% ، مما يؤدي بنا إلى استخلاص أنه كلما زاد حجم الأصول المالية الإسلامية وكذا حجم إجمالي التمويل الإسلامي كلما زاد النمو الاقتصادي في تلك الدول.

- أما فيما يخص لوغاريتم الانفتاح التجاري (ITRADE) فهو ذو تأثير سلبي على لوغاريتم النمو الاقتصادي (IGDPPC) يقدر ب -0,9%، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود استجابة عكسية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الدول محل الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة البنية الاقتصادية للدول محل الدراسة كونها اقتصادات ريعية تعتمد في عائداتها على البترول والغاز الطبيعي كما أنها تستورد الكثير من السلع والخدمات مما يؤثر سلبا على نموها الاقتصادي بحيث أن لهاته البلدان حساسية كبيرة اتجاه تقلبات الأسعار العالمية خصوصا في ظل الأزمات، كما أن الإستراد المفرط للسلع والخدمات له تأثير سلبي على الصناعات الناشئة بهاته الدول وكذا نموها الاقتصادي.

- كما بينت نتائج اختبار Sargan و Hansen صلاحية المتغيرات المساعدة المتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنتين الماضيتين (IGDPPC) ، إجمالي الأصول المالية الإسلامية لسنتين ماضيتين (L2.ITISASSETS) ، الانفتاح التجاري للسنة الماضية والتي قبلها (L.ITRADE, L2.ITRADE) ، إجمالي التمويل الإسلامي للسنة الماضية والتي قبلها (L.ITIF (L2.ITIF) ، وبالتالي فإن هذه المتغيرات تعتبر من محددات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

5. خاتمة

يعتبر تطور المالية الإسلامية خلال العقدين الماضيين أحد التطورات المثيرة للاهتمام بالنسبة للتاريخ الحديث لقطاع الخدمات المالية العالمية ولم تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل بدأت تنتشر على المستوى الدولي، وتعمل حاليا المؤسسات المالية الإسلامية فيما يزيد عن 75 بلدا فقد شهدت ارتفاعا في أصولها ، بحيث أن حجم قطاع الصناعة المالية الإسلامية يأخذ القيمة الأكبر من حجم قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي بقيمة قدرت بنحو (2.5 تريليون دولار) من إجمالي الأصول في عام 2018، كما بلغ عدد المؤسسات المالية في نهاية سنة 2019 نحو 1369 مؤسسة مالية إسلامية مع تسجيل 93 شركة تكنولوجية خاصة بالمالية الإسلامية. تعد الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية البديل الأمثل والعملية لمختلف التعاملات الربوية وذلك حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحيث يسمح بتحقيق التنمية الشاملة، وقد تبين من خلال الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي مرتبط بعدة عوامل تتمثل أهمها في كل من: رأس المال المادي البشري، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، التطور المالي لذلك يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقه، كما أن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا يزال موضوع نقاش وجدل فكري متواصل.

توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية الإسلامية وإجمالي التمويل الإسلامي لهما أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Oujgha, Chaik, Melloul, 2017) ودراسة دراسة (شباد ومومني، 2016) وكذا دراسة (majidi, 2016) ، ويقود ذلك إلى وجود علاقة موجبة بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي وبالتالي فإن نظام المالية الإسلامية يعزز من التطور الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالاقتصاد الحقيقي والمعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات، فهو يتمتع عن النشاطات والمنتجات المحرمة ويدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

- كما توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ويرجع تفسير ذلك إلى وجود استجابة عكسية بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الدول محل الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة البنية الاقتصادية للدول محل الدراسة كونها

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي

اقتصادات ريعية تعتمد في عائداتها على البترول والغاز الطبيعي كما أنها تستورد الكثير من السلع والخدمات مما يؤثر سلبا على نموها الاقتصادي بحيث أن لهاته البلدان حساسية كبيرة اتجاه تقلبات الأسعار العالمية خصوصا في ظل الأزمات، كما أن الإستيراد المفرط للسلع والخدمات له تأثير سلبي على الصناعات الناشئة بتلك الدول وكذا نموها الاقتصادي.

أما فيما يخص اقتراحات الدراسة الحالية فيمكن اجمالها في أنه ينبغي للسلطات والحكومات في الدول محل الدراسة أن تنفذ التدابير اللازمة لتطوير القطاع المالي الإسلامي ووضع تسهيلات لرواج منتجاته مع توفير المطابقة والملائمة القانونية ووضع ضمانات للمخاطر التابعة لهذا النوع من التمويل مع تهيئة المناخ المناسب للصيرفة الإسلامية لممارسة تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، كما ينبغي على متخذي القرار في الدول محل الدراسة وضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى، **ومن آفاق الدراسة البحث** في تأثير تطور المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية لدول (MENA) باستخدام مؤشرات تجميعية للمالية الإسلامية، كما يمكن دراسة أثر التأمين الإسلامي على النمو الاقتصادي، وكذا تحديات المالية الإسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر، وأخيرا البحث في محددات التمويل العقاري الإسلامي في البنوك الجزائرية (بنك BNA).

المراجع العربية

- ودخدخ كرىم، (2014-2015)، اتجاه السىاسة الاقآصاءىة فى اقآصاءىة النمو الاقآصاءىة بىن اقآفىز الالاب أو اقآفىر العرض: اقآصاءة آالة الالاب، الالاب: آامعة الالاب.
- رفىق بونس مصرى، (2009)، النظام المصرفى الإسلامى، دمشق- سورىا: (الالعة 2) دار المكآبة دمشق- سورىا.
- سعد أولاد العىد، (2016)، أسس الصناعة المالىة الإسلامىة (مقاربة نظرىة)، الأعواط، الالاب، آامعة عمار آلىجى، الأعواط، الالاب.
- عبد الالىم عمار غربى، (2018)، الالاب فى الاقآصاء النقدى والمصرفى، kie publications.
- عبد الرآمان إسماعل عرىقات، (1999)، مفاهىم أساسىة فى علم الاقآصاء: الاقآصاء الكلى، عمان- الأردن، دار وائل للالاعة والنشر، عمان- الأردن.
- فىصل شىاد & مومنى إسماعل، (دسىمر، 2016)، هل ساهمت المصارف الإسلامىة فى النمو الاقآصاءى: دلائل آبرىبىة من مالىزىا، مجلة رؤى اقآصاءىة(11).
- لعمش آمال، (2011-2012)، دور الهندسة المالىة فى اقآفىر الصناعة المصرفىة الإسلامىة: اقآصاءة لبعض المآآآات المصرفىة الإسلامىة، سطفى- الالاب، آامعة سطفى، الالاب.
- مجلس القىم المآقولة، (2011)، اقآفىر المالىة الإسلامىة، مجلس القىم المآقولة، تم الاسترداد من CDVM (www.cdvm.gov.ma)
- مآمد مآمود العجلونى، (2008)، البنوك الإسلامىة آكامها ومبادئها وآلطبىقاتها المصرفىة، عمان، دار المىسرة عمان.
- مآمد مآدآ مصطفى وسهىر عبد الظاهر، (1999)، النماآ الرىاضىة للآطىط والآتمىة الاقآصاءىة، الإسكندرىة- مصر، مكآبة الإشعاغ الفنىة، الإسكندرىة- مصر.
- مصطفى كمال السى طالب، (1994)، القرار الاسآآمارى فى البنوك الإسلامىة، مصر، دار النشر مصر.

المراجع الأجنبية

- Abdelghani Echchabi & Dhekra Azouzi. (2015., August). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE). American Journal of Economics and Business Administration., 7(3), 106-111, .
- Elmehdi Majidi. (2016, 01 04). Finance islamique et croissance économique : quelles interactions dans les pays MENA. Université de Pau et des Pays de l'Adour.; École doctorale sciences sociales et humanités (Pau, Pyrénées Atlantiques)., Pau, Pyrénées Atlantiques.
- Ibrahim Warde. (2000). Islamic Finance in the Global Economy. Great Britain: Edinburgh University Press.
- Imam P & Kpodar, K. (2015). Finance islamique et croissance économique : une analyse empirique. Revue d'économie du développement., 59-95. doi:<https://doi.org/10.3917/edd.291.0059>
- Islamic financial services bioard. (2020). Islamic financial services Industry stability report 2020. Islamic financial services bioard.
- Melloul Anass & al, C. S. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. Economic Alternatives(1), 89-102.
- Michael Lipka And Conrad Hackett. (2017, April 7). Why Muslims are the world's fastest-growing religious group. Consulté le May 14, 2022, sur Pew Research Centre: <https://web.archive.org/web/20190514123559/https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/06/why-muslims-are-the-worlds-fastest-growing-religious-group/>
- Mosab I. Tabash & al, R. S. (2014.). Islamic Financial Development and Economic Growth Empirical Evidence from United Arab Emirates. Journal of Emerging Economies and Islamic Research., 2,(3), 1-16.
- Rym Ayachi Ammar & Al, M. B. (2013., (Novembre 2012 Et Mai 2013)). La Pratique Actuelle Des Banques Islamiques Favorise-T-Elle La Croissance? Etudes En Economie Islamique., 6(1&2), 57-82.
- Tarek Sadraoui & Hanen Hlel. (2015). A Dynamic Panel Data Analysis for Islamic Finance and Economic Growth. International Journal of Economics Finance and Management Sciences Special Issue: Islamic Finance System and Economic Growth: Theory and Empirical Studies., 3,(5), 1-6. doi:10.11648/j.ijefm.s.2015030502.11